

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
المركز الجامعي نور البشير بالبيض

مجلة دراسات في الوظيفة العامة
مجلة دورية محكمة تصدر عن مخبر "تشريعات حماية الوظيفة العامة"

Issn:2353-0009x

العدد الثامن جوان 2021

الكلمة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد، ونصلي ونسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه والتابعين. وبعد:

ها هو مخبر تشريعات حماية الوظيفة العامة بالمركز الجامعي نور البشير بالبيض يضيف إلى رصيده العلمي العدد الثامن من مجلة دراسات في الوظيفة العامة، ليفتح آفاقاً رحبة للبحث العلمي في مجالات لها أهميتها البالغة في تنمية الوطن وتقدمه، من خلال التركيز على بحث النقاط المتعلقة بالوظيفة العمومية الركيزة الأساسية للإدارة العمومية، والمخبر يأمل من الباحثين دعمه وإثراءه بأبحاثهم ودراساتهم، ومقترحاتهم، لكي يكتب له النجاح والاستمرار ويتمكن من القيام بدوره الذي من أجله أسس.

وتم إصدار هذا العدد في ظروف استثنائية صاحبها جائحة كوفيد 19 التي أملت بالإنسانية جمعاء والباحثين على وجه الخصوص ما جعل العمل بمخابر البحث شبه مستحيل وهو ما شكل عائق فعلياً نحو أي نشاط علمي اللهم باب النشر الإلكتروني وهو ما تحقق من خلال هذا العدد فالشكر موصول لكل من ساهم في هذا العمل الجاد وجعله الله في ميزان القائم على مخبر تشريعات حماية الوظيفة العامة وكذا القائمين مجلة دراسات في الوظيفة العامة، والباحثين الذين شاركوا بتزويد المجلة ببحوثهم.

ونسأل الله عز وجل التوفيق.

شروط النشر

يسر مجلة تشريعات حماية الوظيفة العامة بالمركز الجامعي نور البشير بالبيض أن تستقبل بحوث السادة الأساتذة من مختلف الجامعات باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية وفق الشروط الآتية:

- تعتبر المجلة منبرا أكاديميا وصرحا للبحث العلمي الحر، ولا تتحمل الهيئة الإدارية والعلمية للمجلة مسؤولية أي خرق لقواعد ممارسة هذه الحرية، أو المساس بمقتضيات الأمانة العلمية، بل يتحمل آثارها الباحث لوحده. كما يتحمل أيضا مسؤولية الرأي المعبر عنه في بحثه.
- يجب أن يكون البحث جديدا وأصيلا، لم يسبق نشره من ذي قبل، وليس محل طلب نشر بمجلة أخرى، وأن يتسم بضوابط البحث العلمي المعروفة شكلا ومضمونا.
- ألا يقل البحث عن 10 صفحات ولا يزيد عن 30 صفحة، وأن يكتب باللغة العربية أصلا أو إحدى اللغتين الأجنبية الفرنسية والإنجليزية.
- إذا كانت لغة كتابة البحث العربية أو الفرنسية، يجب على الباحث أن يُرفق مقاله؛ بعنوان، وملخص، وكلمات مفتاحية، بلغة المقال مترجم على حسب لغة كتابة البحث.
- أن يُضمّن الباحث عنوان بحثه ويتبعه بسيرة ذاتية مُختصرة: (اللقب والاسم، الوظيفة، الرتبة، المؤسسة المستخدمة، الهيئة التابع لها، البريد الإلكتروني، الهاتف، ... الخ).
- يُكتب البحث بخط Traditional Arabic حجم 16 باللغة العربية في المتن، وفي الهامش بنفس الخط لكن بحجم 14، أما باللغة الأجنبية فُتكتب بخط Times News Roman حجم 12 في المتن، وفي الهامش بنفس الخط لكن بحجم 10. كما يجب أن تُعد الصفحة بداية وفق الإعدادات التالية: الفراغ بين الأسطر 1 سم، يمينا 2,5 سم، وباقي الجهات 1,5 سم.
- أن يُكتب البحث بطريقة احترافية من حيث الشكل، بما فيها الهوامش، والتي يجب أن تكون بطريقة آلية مرقمة ومرتبة في المتن، ومدرجة في آخر البحث.
- لا تُنشر البحوث التي لا تتقيد بشروط النشر المذكورة أعلاه، والتي لا تلتزم بالتعديلات والتصحيحات المقدمة من طرف الخبراء والمحكمين، سواء تعلقت بالشكل أو الموضوع.
- يُعد ويُنجز البحث وفق برنامج Microsoft Word ثم يُرسل عبر البريد الإلكتروني للمجلة: revue.droit32@gmail.com
- ملاحظة هامة: تستقبل المجلة المقالات على مدار السنة وتخضع عملية النشر حسب الأولوية في الإيداع والتحكيم والجاهزية شكلا ومضمونا.

صفحة	عنوان البحث	الاسم
15-1	مفهوم مبدأ الأمن القانوني ومتطلباته	د. بدوي عبد الجليل، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة غرداية -، د. هنان علي، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة غرداية -
-16 34	جديد رقابة المؤسسات الدستورية المختصة في الوقاية ومكافحة الفساد من خلال التعديل الدستوري 2020	أ د/هنان مليكة المركز الجامعي نور البشير بالبيض أ د/ بواب بن عامر المركز الجامعي نور البشير بالبيض
-35 53	انواع الحصانه القضائيه للدبلوماسي	لمى ابوسمرة ،طالبه دكتوراه في جامعه بيكس ، هنجاريا اشراف : موهاي اغوستون
-54 69	العقوبات المقررة للخطأ المهني ما بين قانون الوظيفة العمومية وقانون العمل -دراسة في المفهوم-	جلطي منصور أستاذ محاضر صنف أ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
-70 87	الإطار القانوني للمرصد الوطني للمرفق العام	راجي كريمة ، طالبة دكتوراه سنة رابعة، تخصص قانون عام داخلي، كلية

		الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمرى تيزى وزو.
-88 105	الآليات الإدارية الردعية كإلية قانونية لحماية المصلحة الاقتصادية للمستهلك (الأجهزة الإدارية التقليدية نموذجاً) الخصوصية أثناء التحري	شلوفى نعيمة، طالبة دكتوراه تخصص النشاط الإدارى و المسؤولية الإدارية، كلية الحقوق و العلوم السياسية-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2